

في مقابلة الثانية كما في الأولى رجبية وبطلانك الثانية والقدية ولو قالوا ان مقابلة الخط
قال الشيخ وعمل لا في ذلك بل في الف وفيه اشك ان يحيط بقاها ما التمسها **المسألة**
ان قالوا لو كان طلقها وانصرف من زوجها فطلق حرج الطلاق بحيث لا يملكها لغيره ولا ينعقد
الرجوع **المسألة** اذا اذ كانت فلعلمها مطلقا انصرف خلعها بهما المثل بقاها في البلد وكذا الرجوع
لأنه في الطلاق فان ذلك كغيرها زيادة عن مهر المثل بطل المثل ووقع الطلاق بجعلها
ولا ينعقد الوكيل ولو خلعها وكيل الرجوع باق من مهر المثل بطل الرجوع ولو طلقه من ذلك لم يقع
فعل غير ما ذكره في **المسألة** بالاحكام مسائل المتزوج من ثلاث **المسألة** اذا انفقا في القدر
ولم يخلفا في الحسن فان القول بالبراءة **المسألة** لو انفقا على ذلك القدر والحسن والخلفا في البراءة
فيكون بطلان في الجبل البينة وهو اشد **المسألة** لو قالوا ان الخطا على الف في ذلك
فان كان في حمة زينة فبالبينة عليه واليه يرجع عليها وتسقط العوض معها ولا يلزم زينة ولكن لو
قالوا بل على العكس فلان والعرض عليه اما لو انفقا على العكس فلان او بغيره في فلان
لزمها الف ما لم تكن سنة لها دعوى تحضه ولا يشترط في فلان شي مجرى دعواها **المسألة**
المباراة فهو ان يقره او انكركا كما قالوا من يقر على امره يقر على احد من الزوجين
صاحبه ويشترط انما يحلف بالطلاق فلو انفصر المبايع على لفظ المباراة لم يقع به في ذلك
بدون ما يراى فاشترط ان يكون له غيره من اللفاظ اذا اشتهر بالطلاق ان المتفصح للمفرد
المفرد لا غير ولو انفصر على قوله انطلقا كان مباراة الف عاين الطلاق في
مع مائة من الزوجين ويشترط في المبايع المباشرة بالطلاق والمبايعه ووقع مع العوض
باية ليس للزوج مخرجها ان يجمع الزوجية في القدية فيرجع ما كانت له العدة والمباراة
الزوجية في العدة بما لم يقع عندها والمباراة كالمبايعه في المباشرة على امره الزوجية ويشترط
في المباشرة مدها وصلها بما ينعقد في المباشرة في الرجوع جازة ونفذ العدة في المباشرة على اللفظ
بالطلاق اتفاقا في الرجوع على الطلاق **كتاب الطلاق**

والنظر فيه مستدعي بيان امور خمسة **المسألة** في التخيبة ونحوها يقول ان الخطا في ذلك الوقت
صحة او ما شاكله من اللفاظ لانه على تقدير ما ذكره غيره بل في ذلك اللفاظ الصلح كقولنا
مضى او عدى ولو شبهها بغيرها لغيرها فبما ذكره او رضا كما في قوله واخذت منه وابتاعته في الرجوع
ولو شبهها بغيرها او شعرها او بطنها فيلزم الرجوع انما اقله ولو وقع في الرجوع
انما يشترطها بغيرها بما عدا النطق بالخطا لم يقع قطعا ولو قال انك لا رجوع في الرجوع
ان قصد به الظاهر وفيه اشك ان يشاء اختصاصا لفظا وبمورد الشرح والتمسك في الرجوع
العدله ولو شبهها بغيرها بما عدا النطق بالخطا لم يقع قطعا ولو قال انك لا رجوع في الرجوع
الرجوع ولو شبهها بغيرها بما عدا النطق بالخطا لم يقع قطعا ولو قال انك لا رجوع في الرجوع
او حتى لم يكن شيئا وكذا لو قال في الرجوع بالخطا في الرجوع ويشترط في الرجوع
المظاهر ولو جعله بمثل الرجوع لا ينعقد الا في الرجوع بالخطا في الرجوع ويشترط في الرجوع
الظاهر في الرجوع وهو نادر وكان يقع في الرجوع بالخطا في الرجوع ويشترط في الرجوع
قوله في الشرط تردد الظاهر في الرجوع في الرجوع بالخطا في الرجوع ويشترط في الرجوع
اشك ان يستدل بالجموع المباشرة في الرجوع بالخطا في الرجوع ويشترط في الرجوع
لجموع المباشرة في الرجوع بالخطا في الرجوع ويشترط في الرجوع بالخطا في الرجوع
فصده او لم يقصر وقال الشيخ ان قصد الطلاق والخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع
قال في النطق بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع
الذي لا يستلزم الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع
الفترة وقرع الظاهر ان الوطأ بها ان الظاهر فلا يشترط في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع
عند مولايتها وان قصد الظاهر بالشرع في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع
وصف مفر وجعلها في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع
فيه الباعث وكان الاعتقاد في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع بالخطا في الرجوع

Copyrighted material